

مقومات حوكمة الشركات في الجزائر

*Corporate Governance Obligations in Algeria*مومن يمينه^{*1}¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر

البريد الإلكتروني: yamina.moumene@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/11/12

تاريخ الاستلام: 2021/10/16

ملخص:

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال السنوات الماضية، وأخذت في ذلك الجزائر على غرار الدول النامية على عاتقها تفعيل حوكمة الشركات ضمن كل المؤسسات باختلاف وظائفها ملكياتها وأحجامها من أجل زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال بناء إطار مؤسسي لتبني الإصلاحات لحوكمة الشركات وتحسين مناخ الأعمال، بالاعتماد على المشاركة والشفافية بهدف خلق إدارة رشيدة ونظام يرفع من اقتصاد الدولة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ الشركات؛ آليات التطبيق.

Abstract:

Interest in the concept of corporate governance has increased in many economies of developed and developing countries over the past years, and Algeria, like other developing countries, has sought to activate corporate governance within all institutions of different functions, ownerships and sizes in order to increase integration into the global economy, through building institutions that implement corporate governance reforms Improving business, relying on participation and transparency, in order to create a good administration and a system that raises the country's economy.

* المؤلف المرسل

Keywords: Governance; companies; Application Mechanisms.

مقدمة:

إن موضوع حوكمة الشركات جاء نتاج انهيار العديد من الشركات الكبرى، نتيجة الممارسات اللاأخلاقية وتفشي الفساد، وذلك مع بداية عام 1999 الذي تزامن وحدوث أزمات مالية وانهيار اقتصاد العديد من الدول، مما جعل فكرة حوكمة الشركات حتمية لا بد منها، وأصبح تطبيقها اتجاها دوليا مفروضا. وانطلاقا من أن الجزائر ليست بمعزل عن العالم فرغبة منها في بناء اقتصادها فقد سعت إلى بذل العديد من الإصلاحات للتوجه نحو اقتصاد حر لتحسين مناخ الأعمال، عن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف مؤسساتها وهياكلها، ولضبط هذه الإصلاحات والآليات التي رصدت لتحقيق هذا الهدف يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية حوكمة الشركات في الجزائر؟ ذلك ما سستم الإجابة عليه باتباع المنهج التحليلي بالتطرق إلى تحليل هذه الإصلاحات والآليات التي رصدت لتحقيق هذا الغرض من خلال النقاط التالية:

- الإطار النظري لحوكمة الشركات.

- جهود الجزائر في مجال حوكمة الشركات.

المبحث الأول

الإطار النظري لحوكمة الشركات

إن مصطلح حوكمة الشركات من المصطلحات الحديثة نسبيا حيث لازالت الدراسات تتعاضم حوله، والمشتقات تتوالى بشأن ماهيتها، أهمية تطبيقها، معايير جودتها، وقد تبين أن الحوكمة من وجهة نظر الباحثين تهدف عموما إلى مقاومة كافة أشكال الفساد المالي¹ لذلك وجب البحث في مفهوم هذا المصطلح (المطلب الأول) وكذا أساسيات

¹ سفير محمد، قاشي يوسف، محاضرات في حوكمة الشركات، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، البويرة، كلية

تطبيقه (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مفهوم حوكمة الشركات

ينطلق مفهوم حوكمة الشركات من قضية فصل الملكية عن التسيير أو الرقابة وما ينجر عنها من مشاكل وجب التصدي لها¹. وللتعمق أكثر في هذا المفهوم نتطرق الى تعريفه، خصائصه والأهداف التي يرمي إليها.

أولاً: تعريف حوكمة الشركات

يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة القواعد والممارسات التي تجعل المنظمات الاقتصادية تستجيب لعدم تماثل المعلومات وتضارب المصالح الناتجة عن انفصال الملكية عن الرقابة في الشركات الكبرى"².

وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب رؤوس الأموال في الشركات التأكد بأنفسهم من حقيقة عائداتهم الإستثمارية، أو مجموعة الآليات التنظيمية التي تسعى للتأثير على قرارات المديرين حوكمة قيادتهم و تحديد مجالهم"³.

العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2006/2007، ص22.

¹ حمودي حاج صحراوي، ريمة شيبوب، تقييم حوكمة الشركات بإعتماد أسلوب التحليل الهرمي دراسة حالة الشركات الجزائرية، مجلة المالية وحوكمة الشركات، مجلد 3، عدد1، جامعة العربي بن مهيدي، أمام البواقي، 2019/06/30، ص5.

² حمودي حاج صحراوي، ريمة شيبوب، المرجع السابق، ص5.

³ أمينة قداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013/2014، ص31.

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية سنة 2004 على أنها "مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين التي توفر الأطر والآليات لتحديد أهداف الشركة وطرق تنفيذها وآليات الرقابة على الأداء"¹. كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (TFC) على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"².

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات نستنتج أن المفهوم يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال، وبالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم³.

1. الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح وتعني إتباع السلوك الأخلاقي الملائم الذي يتماشى والمسؤولية المعطاة⁴.

2. الإفصاح والشفافية: يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده، نشر التقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الأنترنت وتلّاق

¹ العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص15.

² العابدي دلال، المرجع السابق، ص15.

³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، شركة قطاع عام ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص2.

⁴ صالح سمير، واقع حوكمة الشركات في الجزائر دراسة حالة الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2018، ص19.

1. التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات¹.
3. الاستقلالية: عدم وجود تأثيرات أو ضغوطات سواء من المحيط الداخلي أو الخارجي للشركة أي استقلالية المراجعين وكذا استقلالية مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة².
4. المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتحقيق في أعمالهم ورصد سبل معاقبتهم ومساءلتهم³.
5. المسؤولية: تكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال عدم قيام مجلس الإدارة والإشراف بدور تنفيذي، وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين الاجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعة تقارير المراجعين الداخليين والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية واحترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة⁴.
6. العدالة: وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة أي حق المساهمين في الإحتجاج أمام غيرهم من المساهمين الآخرين وكذا مجلس الإدارة ومنحهم حق الاعتراض اتجاه القرارات المتخذة في الشركة⁵.
7. المسؤولية الاجتماعية: يتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ووجود سياسة توظيف واضحة وعادلة بالإضافة إلى وجود سياسة

¹ العابدي دلال، المرجع السابق، ص17.

² عبد المجيد كموش، التزام شركات المساهمة بمبادئ حوكمة الشركات (دراسة تقييمية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014/2015، ص45.

³ صالح سمير، المرجع السابق، ص19.

⁴ العابدي دلال، المرجع السابق، ص18.

⁵ عبد المجيد كموش، المرجع السابق، ص45.

واضحة عن المسؤولية البيئية¹.

ثالثاً: أهمية حوكمة الشركات

تتجلى أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية²:

- تعمل على وضع إطار تنظيمي لتحديد أهداف الشركة.
- الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين.
- زيادة ثقة المستثمرين لكون حقوقهم مضمونة.
- الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الشركة.
- تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف.
- تجنب الانزلاق في مشاكل المحاسبة والمالية ودرء حدوث الانهيارات المصرفية.
- المساعدة على تقييم المخاطر بصورة أكثر فعالية.
- إدارة نمو وتوسيع الشركة.
- المساهمة في جذب واستقطاب المواهب وأصحاب الكفاءات.
- معالجة تعاقب الأجيال في إدارة الشركة العائلية.

وبهذا فإن حوكمة الشركة وسيلة تمكن المجتمع من التأكد والاطمئنان على حسن إدارة الشركات وبطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين وجميع أصحاب المصلحة، كما تساهم في خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة³.

المطلب الثاني

أساسيات تطبيق حوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة على مستوى كافة المؤسسات والمنظمات بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي ترجع جلها إلى الفساد الإداري

¹ العابدي دلال، المرجع السابق، ص 18.

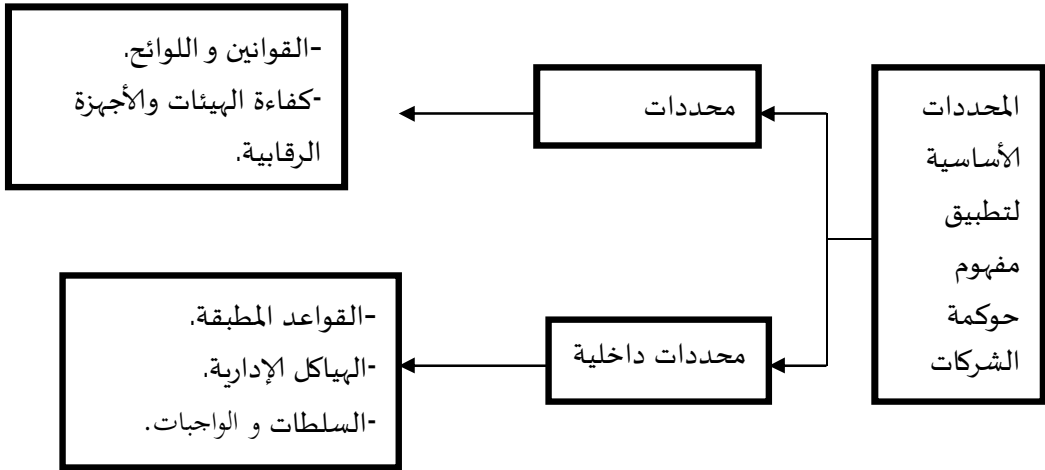
² صالح سمير، المرجع السابق، ص 15.

³ عبد المجيد كموش، المرجع السابق، ص 46.

والمحاسبي بسبب المعلومات المضللة وما تتضمنه من معلومات محاسبية مخالفة لحقيقة الوضع¹. لذلك ومن أجل ضبط هذه الحوكمة يجب توفر محددات وآليات معينة لأطرافها.

أولاً: محددات حوكمة الشركات

هناك إتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توفر جودة مجموعتين من المحددات الخارجية والداخلية وتشمل هذه المحددات والعوامل مجموعتين أساسيتين² وفقاً للشكل الآتي:



المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات³

ثانياً: آليات تطبيق حوكمة الشركات

يقصد بآليات تطبيق حوكمة الشركات الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً وبين الأقلية من حملة

¹ العابدي دلال، المرجع السابق، ص20.

² أمينة قداوي، المرجع السابق، ص56.

³ المصدر: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة 01، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص22.

الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم¹. فهناك من يقسمها إلى آليات خارجية تتمثل في²:

- منافسة الأسواق

- الاندماجات والاكْتساب

- المراجعة الخارجية

- التشريع والقوانين

- المحللين الماليين

- المنظمات الدولية

آليات داخلية تتمثل في:

- مجلس الإدارة

- لجنة المراجعة

- لجنة المكافآت

- لجنة التعيينات

- المراجعة الداخلية

وهناك من يصنفها إلى³:

- الآليات القانونية: وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يتضمن توفير الإطار القانوني

الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات.

- الآليات الرقابية: التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف

والرقابة.

- الآليات التنظيمية: والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للمؤسسة بالشكل الذي يحقق

أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة.

¹ أمينة قداوي، المرجع السابق، ص60.

² عبد المجيد كموش، المرجع السابق، ص75.

³ صالح سمير، المرجع السابق، ص22.

-الآليات المحاسبية: والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.

ثالثا: أطراف تطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهذه الأطراف هي¹:

-المساهمون: هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، حيث يمكن تحقيق أهدافهم من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة بصفتهم من يقومون باختيار المديرين التنفيذيين².

-مجلس الإدارة: يمثل مجلس الإدارة المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسة العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين³.

-الإدارة: هي المسؤولة على تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة حلقة وصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، فهم الذين ينفذون

¹ عبد الوهاب نصرعلي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، " دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات"، الجزء الثالث، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 177.

² العابدي دلال، المرجع السابق، ص 28.

³ أمينة قداوي، المرجع السابق، ص 43.

توصيات المجلس والاستراتيجيات والأهداف الموضوعية، وتعديل الخطط كلما كان ذلك ضروريا¹.

-أصحاب المصالح في الشركة: يمكن القول بأن المساهمين هم الطرف الوحيد الدائن للمؤسسة، فتعظيم قيمة حملة الأسهم وحدها لا تكفي ما لم تقترن بتلبية حاجات شريحة عريضة من أصحاب المصالح داخل وخارج الشركة²، و يمثل أصحاب المصالح مجموعة الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة كالدائنين والموردين الموظفين والعمال، كما يجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف قد تكون لديهم مصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار³.

المبحث الثاني

جهود الجزائر في مجال حوكمة الشركات

بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية المشاكل البيروقراطية وضعف المناخ الاستثماري أصبحت قضية الحوكمة تطرح بشكل ضروري⁴. ولا يمكن تبني أسس ومعايير حوكمة الشركات إلا بعد سلسلة من الإصلاحات التي تشكل المناخ المناسب لتطبيق هذه الأسس (المطلب الأول)، وكذا إيجاد الإطار المؤسسي لتفعيل الآليات التي ترصد لتطبيق حوكمة الشركات (المطلب الثاني).

¹ صالح سمير، المرجع السابق، ص25.

² محمد مصطفى سليمان، المرجع السابق، ص17.

³ أمينة قداوي، المرجع السابق، ص44.

⁴ العابدي دلال، المرجع السابق، ص49.

المطلب الأول

سياق الإصلاحات لتطبيق حوكمة الشركات

لقد كان لسعي الجزائر في التحول من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق دون إيجاد هيكل تشريعي يضمن حوكمة رشيدة للشركات العامة والخاصة أثر على الشفافية، وهذا ما أثبتته المستوى السيئ الذي احتلته الجزائر (المرتبة 99) في تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر في 26 سبتمبر 2007 فيما يخص تفشي ظاهرتي الفساد والرشوة، وعدم اتخاذ الجزائر أية خطوة لكبح لجام هذه الظواهر¹. ففي سبيل إصلاح ذلك والعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية كان لزاما على الجزائر التزام مبادئ حوكمة الشركات من خلال جملة من الإصلاحات تلخصت فيما يلي:

1. سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، والانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع للالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد، هذا ما انعكس على مراجعة آليات إدارة الاقتصاد وزيادة الانفتاح في السعي إلى تقليص حجم ملكية الدولة في رأسمال المؤسسات الاقتصادية والشروع في خصخصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص².

2. وجود نظام قضائي مستقل يعمل بشكل جيد حيث يعتبر ذلك من أهم المؤسسات في الاقتصاد الديمقراطي القائم على اقتصاد السوق، فلا يمكن لأي من الإجراءات الضرورية لتطبيق حوكمة المؤسسات أن تحقق أي أثر ما لم يكن هناك نظام قضائي سليم ومستقل يسهر على تنفيذ القوانين باستمرار وبكفاءة وعدالة³.

¹ سفير محمد، قاسي يوسف، المرجع السابق، ص 113.

² عبد المجيد كموش، المرجع السابق، ص 103.

³ حسين برقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، جوان 2018، ص 85.

3. اعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وهو ما يسمح بتحسين نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، الذي تم الشروع في تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات منذ 2010¹.

4. احترام سلطة القانون: لا يمكن لأي شيء أن يكون فعالا إلا إذا تقيّد بالقانون، وهكذا هو حال الحوكمة، فلن تكون هناك حوكمة فعالة ورشيّدة إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها، إذ تأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية، وقد يكون هناك تناقض بين النصوص القانونية لذا يجب التركيز على بعض العناصر المهمة، حتى لا يحدث فصل بين القانون وتطبيقه من الناحية العملية ومن هذه العناصر الوضوح، التحديد، الالتزام بالتطبيق، الثواب والعقاب... الخ².

5. مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة وإنشاء سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى³.

6. مكافحة الفساد: فعادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة وينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة مما يعمل على هروب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب ذلك فإن للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، منها انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية، زيادة سوء تخصيص الموارد والتحدّي الأكبر الذي يواجه تطبيق الحوكمة هو اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة

¹ عبد المجيد كموش، المرجع السابق، ص103.

² زعرور نعيمة، السبتي وسيلة، وثام حمداوي، تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، مارس 2017، ص212.

³ عبد المجيد كموش، المرجع السابق، ص103.

الحكومية المسؤولة أساسا عن محاربة الفساد.¹

7. سعيا لتعزيز الشفافية تم إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة الذي يتجاوز رقم أعمالها 10 ملايين دج بالمصادقة على حساباتها السنوية، من قبل محافظ حسابات معتمد مستقل يضمن صدق وشرعية الحسابات المقدمة من طرف الشركة مما يحقق العرض العادل لوضعية الشركة.²

8. إنشاء علاقة سلمية بين أصحاب المصالح: إن عمليات التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح، ولكنها تضر أيضا بالشركة ومستقبلها، لذا من الضروري أن يكون هناك جملة من الإجراءات والسياسات التي تعنى بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالشركة.³

المطلب الثاني

الإطار المؤسسي لتفعيل حوكمة الشركات

إن الجزائر ورغبة منها في التكامل مع الاقتصاد العالمي بذلت الحكومة الجزائرية جهود كبيرة لإيجاد إطار مؤسسي لحوكمة الشركات لتفعيل الإصلاحات التي تعكف على القيام بها ونذكر منه ما يلي:

1. تأسيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تأسست هذه الهيئة بموجب القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته⁴، حيث نصت المادة 20 منه على مهام هذه الهيئة و المتمثلة في:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد.

¹ زعرور نعيمة، السبتي وسيلة، وثام حمداوي، المرجع السابق، ص 212.

² سفير محمد، قاسي يوسف، المرجع السابق، ص 114.

³ زعرور نعيمة، السبتي وسيلة، وثام حمداوي، المرجع السابق، ص 212.

⁴ قانون رقم 01-06 مؤرخ في 20 فبراير 2006، تتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، جريدة رسمية عدد 14، صادرة في 08 مارس 2006، ص 04.

- تقديم توجهات تخص الوقاية من الفساد.
 - إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بآثار الضارة للفساد.
 - جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي تساهم في الكشف عن الفساد.
 - التقييم الدوري للأدوات القانونية للوقاية من الفساد.
 - تلقي التصريحات بالامتلاكات الخاصة بالموظفين العموميين.
 - الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة و التحري عن وقائع الفساد.
 - ضمان متابعة تقارير الفساد التي ترفع إليها من المتدخلين المعنيين.
 - السهر والحث على تعزيز التنسيق بين القطاعات للقضاء على الفساد.
2. المؤتمر الدولي حول الحكم الراشد بالجزائر في جوان 2007 الذي يعتبر النواة الأولى في بلورة فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للشركات، تلاها فيما بعد تشكيل فريق عمل لحوكمة الشركات مكون من 08 أعضاء من القطاع الخاص حيث لاقت هذه الفكرة دعما من السلطات الحكومية¹.
3. دليل حوكمة الشركات الجزائرية: وهو يحمل إسم "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر" ومن ثم إصداره سنة 2009 من قبل كل من جمعية نادي الحركة والتفكير حول المؤسسة CARE واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر²، وهو مستمد من كون الإجراءات والتدابير الخاصة بالإدارة الرشيدة للشركة مدونة ضمن ميثاق يشكل مرجع لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة³.
4. مركز حوكمة الشركات: لقد كان ميثاق حوكمة الشركات أثر بالغ في مجتمع الاعمال في الجزائر فكان حافزا لانطلاق مركز حوكمة الشركات في أكتوبر 2010، الذي يعتبر المرجعية

¹ سفير محمد، قاسي يوسف، المرجع السابق، ص115.

² ميلود محمد كريم، واقع وتحديات حوكمة المؤسسات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي، مجلد 17، عدد 35، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018/07/01، ص150.

³ عبد المجيد كموش، المرجع السابق، ص 105.

التي يستند عليها لتحقيق الشفافية المساءلة والمسؤولية، من خلال التوسع في نشر الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات ومساعدة الشركات على الالتزام بمحتوى هذا الميثاق¹.

5. برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: تبني الاتحاد الأوروبي برنامجا بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي، ويهدف ذلك إلى تعزيز سيادة القانون بما في ذلك الوصول إلى العدالة، وتعزيز مكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية وتحسين متابعة إدارة المالية العامة².

خاتمة:

إن حوكمة الشركات نظام يقوم على المشاركة والشفافية بهدف وجود إدارة رشيدة ونظام يرفع من اقتصاد الدولة وذلك عن طريق إدارة المؤسسات ومراقبتها من طرف جميع الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، لضمان كفاءة إدارة المؤسسة. والجزائر ككل الدول تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذلك وجب أن تضع أولوية تقويم الوضع الاقتصادي والقانوني الراهن لمواكبة متطلبات الحوكمة والوصول إلى التسيير الكفاء للمؤسسات الجزائرية. وعلى ضوء هذه الدراسة يمكن إدراك بعض التوصيات:

- استحداث منظومة قانونية تتماشى ومتطلبات حوكمة الشركات.
- استحداث مراكز ولجان لتطوير هذا المفهوم وتعميمه.
- التخلي على نمط التسيير الإداري التقليدي وتبني مبادئ حوكمة الشركات في التسيير.
- تحفيز وتكوين وتدريب المؤسسات على اعتماد حوكمة الشركات .

¹ صالح سمير، المرجع السابق، ص 62.

² ميلودي محمد، المرجع السابق، ص 151.

-تعزيز أكثر للإطار المؤسسي لعدم حوكمة الشركات.

قائمة المصادر والمراجع:

1-الكتب

- سفير محمد، قاشي يوسف، محاضرات في حوكمة الشركات، جامعة العقيد أكلي محمد أو لحاج، البويرة، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2007/2006.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، شركة قطاع عام ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، " دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات"، الجزء الثالث، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة 01، الدار الجامعية، مصر، 2002.

2-أطروحات الدكتوراه

- العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص15.
- أمنية قداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014/2013.

3- رسائل الماجستير

- صالح سمير، واقع حوكمة الشركات في الجزائر دراسة حالة الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017.

4-المقالات

- حسين برقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة

الدراسات الإقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، جوان 2018.

- حمودي حاج صحراوي، ريمة شيبوب، تقييم حوكمة الشركات بإعتماد أسلوب التحليل الهرمي دراسة حالة الشركات الجزائرية، مجلة المالية و حوكمة الشركات، مجلد 3، عدد1، جامعة العربي بن مهيدي، أمام البواقي، 2019/06/30.

- زعرور نعيمة، السبتي وسيلة، وئام حمداوي، تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد01، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، مارس 2017.

- ميلود محمد كريم، واقع و تحديات حوكمة المؤسسات في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي، مجلد 17، عدد 35، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018/07/01.

عبد المجيد كموش، التزام شركات المساهمة بمبادئ حوكمة الشركات (دراسة تقييمية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015/2014.

5-النصوص القانونية

-قانون رقم 01-06 مؤرخ في 20 فبراير 2006، متعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، جريدة رسمية عدد14، صادرة في 08 مارس 2006، ص04.